مجلة العلوم الإنسانية
بجامعة حائل

جامعة حائل
University of Ha'il

مجلة العلوم الإنسانية

دورية علمية محكمة تصدر عن جامعة حائل

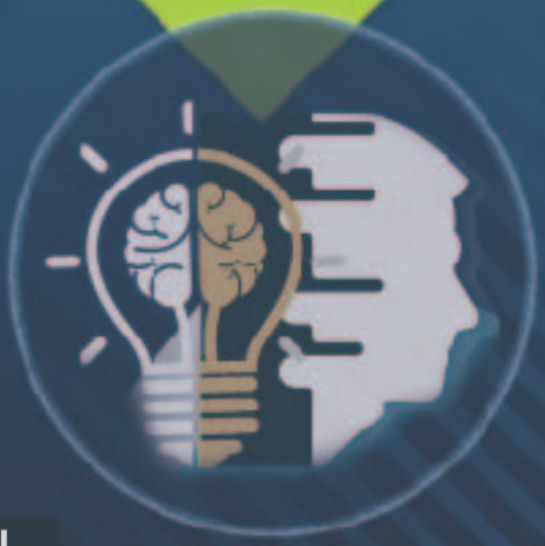

السنة الثامنة، العدد 27
المجلد الثالث، سبتمبر 2025

Arcif Analytics

Print 1658 -788 X
Online E- 8819-1658

بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة حائل

مجلة العلوم الإنسانية

دورية علمية محكمة تصدر عن جامعة حائل

للتواصل:

مركز النشر العلمي والترجمة

جامعة حائل، صندوق بريد: 2440 الرمز البريدي: 81481

https://uohjh.com/

j.humanities@uoh.edu.sa

ردمد : إلكتروني E-1658-8819 ورقي 1658- 788 X رقم الإيداع 14398368

نبذة عن المجلة

تعريف بالمجلة

مجلة العلوم الإنسانية، مجلة دورية علمية محكمة، تصدر عن وكالة الجامعة للدراسات العليا والبحث العلمي بجامعة حال كل ثلاثة أشهر بصفة دورية، حث تصدر أربة أعداد في كل سنة، وبحسب اكتمال البحوث المجازة للنشر.

وقد نجحت مجلة العلوم الإنسانية في تحقيق معايير اعتماد معامل التأثير والاستشهادات المرجعية للمجلات العلمية العربية معامل "ارسيف Arcif " المتوافقة مع المعايير العالمية، والتي يبلغ عددها (32) معياراً، وقد أطلق ذلك خلال التقرير السنوي الثامن للمجلات للعام 2023.

رؤية المجلة

التميز في النشر العلمي في العلوم الإنسانية وفقاً لمعايير مهنية عالمية.

رسالة المجلة

نشر البحوث العلمية في التخصصات الإنسانية؛ لخدمة البحث العلمي والمجتمع المحلي والدولي.

أهداف المجلة

تهدف المجلة إلى إيجاد منافذ رصينة؛ لنشر المعرفة العلمية المتخصصة في المجال الإنساني، وتمكن الباحثين -من مختلف بلدان العالم- من نشر أبحاثهم ودراساتهم وإنتاجهم الفكري لمعالجة واقع المشكلات الحياتية، وتأسيس الأطر النظرية والتطبيقية للمعارف الإنسانية في المجالات المتنوعة، وفق ضوابط وشروط ومواصفات علمية دقيقة، تحقيقا للجودة والريادة في نشر البحث العلمي.

قواعد النشر

لغة البحث

1- تقبل المجلة البحوث المكتوبة باللغتين العربية والإنجليزية.
2- يُكتب عنوان البحث وملخصه باللغة العربية للبحوث المكتوبة باللغة الإنجليزية.
3- يُكتب عنوان البحث وملخصه ومراجعه باللغة الإنجليزية للبحوث المكتوبة باللغة العربية، على أن تكون ترجمة الملخص إلى اللغة الإنجليزية صحيحة ومتخصصة.

مجالات النشر في المجلة

تهتم مجلة العلوم الإنسانية بجامعة حائل بنشر إسهامات الباحثين في مختلف القضايا الإنسانية الاجتماعية والأدبية، إضافة إلى نشر الدراسات والمقالات التي تتوفر فيها الأصول والمعايير العلمية المتعارف عليها دولياً، وتقبل الأبحاث المكتوبة باللغة العربية والإنجليزية في مجال اختصاصها، حيث تعنى المجلة بالتخصصات الآتية:

- علم النفس وعلم الاجتماع والخدمة الاجتماعية والفلسفة الفكرية العلمية الدقيقة.
- المناهج وطرق التدريس والعلوم التربوية المختلفة.
- الدراسات الإسلامية والشريعة والقانون.
- الآداب: التاريخ والجغرافيا والفنون واللغة العربية، واللغة الإنجليزية، والسياحة والآثار.
- الإدارة والإعلام والاتصال وعلوم الرياضة والحركة.

أوعية نشر المجلة

تصدر المجلة ورقياً حسب القواعد والأنظمة المعمول بها في المجلات العلمية المحكمة، كما تُنشر البحوث المقبولة بعد تحكيمها إلكترونياً لتعم المعرفة العلمية بشكل أوسع في جميع المؤسسات العلمية داخل المملكة العربية السعودية وخارجها.

ضوابط وإجراءات النشر في مجلة العلوم الإنسانية

اولاً: شروط النشر

1. أن يتّسم بالأصالة والجدّة والابتكار والإضافة المعرفية في التخصص.
2. لم يسبق للباحث نشر بحثه.
3. ألا يكون مستلّاً من رسالة علمية (ماجستير / دكتوراه) أو بحوث سبق نشرها للباحث.
4. أن يلتزم الباحث بالأمانة العلمية.
5. أن تراعى فيه منهجية البحث العلمي وقواعده.
6. عدم مخالفة البحث للضوابط والأحكام والآداب العامة في المملكة العربية السعودية.
7. مراعاة الأمانة العلمية وضوابط التوثيق في النقل والاقتباس.
8. السلامة اللغوية ووضوح الصور والرسومات والجداول إن وجدت، وللمجلة حقها في مراجعة التحرير والتدقيق النحوي.

ثانياً: قواعد النشر

1. أن يشتمل البحث على: صفحة عنوان البحث، ومستخلص باللغتين العربية والإنجليزية، ومقدمة، وصلب البحث، وخاتمة تتضمن النتائج والتوصيات، وثبت المصادر والمراجع باللغتين العربية والإنجليزية، والملاحق اللازمة (إن وجدت).
2. في حال (نشر البحث) يُزوَّد الباحث بنسخة إلكترونية من عدد المجلة الذي تم نشر بحثه فيه، ومستلاً لبحثه.
3. في حال اعتماد نشر البحث تؤول حقوق نشره كافة للمجلة، ولها أن تعيد نشره ورقيّاً أو إلكترونيّاً، ويحقّ لها إدراجه في قواعد البيانات المحلّيّة والعالمية - بمقابل أو بدون مقابل- وذلك دون حاجة لإذن الباحث.
4. لا يحقّ للباحث إعادة نشر بحثه المقبول للنشر في المجلة إلا بعد إذن كتابي من رئيس هيئة تحرير المجلة.
5. الآراء الواردة في البحوث المنشورة تعبر عن وجهة نظر الباحثين، ولا تعبر عن رأي مجلة العلوم الإنسانية.
6. النشر في المجلة يتطلب رسوما مالية قدرها (1000 ريال) يتم إيداعها في حساب المجلة، وذلك بعد إشعار الباحث بالقبول الأولي وهي غير مستردة سواء أجيز البحث للنشر أم تم رفضه من قبل المحكمين.

ثالثًا: الضوابط والمعايير الفنية لكتابة وتنظيم البحث

1. ألا تتجاوز نسبة الاقتباس في البحوث (25%).
2. الصفحة الأولى من البحث، تحتوي على عنوان البحث، اسم الباحث أو الباحثين، المؤسسة التي ينتسب إليها- جهة العمل، عنوان المراسلة والبريد الإلكتروني، وتكون باللغتين العربية والإنجليزية على صفحة مستقلة في بداية البحث. الإعلان عن أي دعم مالي للبحث- إن وجد. كما يقوم بكتابة رقم الهوية المفتوحة للباحث ORCID بعد الاسم مباشرة. علماً بأن مجلة العلوم الإنسانية تنصح جميع الباحثين باستخراج رقم هوية خاص بهم، كما تتطلب وجود هذا الرقم في حال إجازة البحث للنشر.
3. ألا يرد اسم الباحث (الباحثين) في أي موضع من البحث إلا في صفحة العنوان فقط.

4. ألا تزيد عدد صفحات البحث عن ثلاثين صفحة أو (12.000) كلمة للبحث كاملا أيهما أقل بما في ذلك الملخصان العربي والإنجليزي، وقائمة المراجع.

5. أن يتضمن البحث مستخلصين: أحدهما باللغة العربية لا يتجاوز عدد كلماته (200) كلمة، والآخر بالإنجليزية لا يتجاوز عدد كلماته (250) كلمة، ويتضمن العناصر التالية: (موضوع البحث، وأهدافه، ومنهجه، وأهم النتائج) مع العناية بتحريرها بشكل دقيق.

6. يُتبع كل مستخلص (عربي/إنجليزي) بالكلمات الدالة (المفتاحية) (Key Words) المعبرة بدقة عن موضوع البحث، والقضايا الرئيسة التي تناولها، بحيث لا يتجاوز عددها (5) كلمات.

7. تكون أبعاد جميع هوامش الصفحة: من الجهات الأربعة (3) سم، والمسافة بين الأسطر مفردة.

8. يكون نوع الخط في المتن باللغة العربية (Traditional Arabic) وبحجم (12)، وباللغة الإنجليزية (Times New Roman) وبحجم (10)، وتكون العناوين الرئيسية في اللغتين بالبنط الغليظ. (Bold).

9. يكون نوع الخط في الجدول باللغة العربية (Traditional Arabic) وبحجم (10)، وباللغة الإنجليزية (Times New Roman) وبحجم (9)، وتكون العناوين الرئيسية في اللغتين بالبنط الغليظ (Bold) ..

10. يلتزم الباحث برومنة المراجع العربية (الأبحاث العلمية والرسائل الجامعية) ويقصد بها ترجمة المراجع العربية (الأبحاث والرسائل العلمية فقط) إلى اللغة الإنجليزية، وتضمينها في قائمة المراجع الإنجليزية (مع الإبقاء عليها باللغة العربية في قائمة المراجع العربية)، حيث يتم رومنة (Romanization / Transliteration) اسم، أو أسماء المؤلفين، متبوعة بسنة النشر بين قوسين (يقصد بالرومنة النقل الصوتي للحروف غير اللاتينية إلى حروف لاتينية، تمكِّن قراء اللغة الإنجليزية من قراءتها، أي: تحويل منطوق الحروف العربية إلى حروف تنطق بالإنجليزية)، ثم يتبع بالعنوان، ثم تضاف كلمة (in Arabic) بين قوسين بعد عنوان الرسالة أو البحث. بعد ذلك يتبع باسم الدورية التي نشرت بها المقالة باللغة الإنجليزية إذا كان مكتوباً بها، وإذا لم يكن مكتوباً بها فيتم ترجمته إلى اللغة الإنجليزية.

مثال إيضاحي:

الشمري، علي بن عيسى. (2020). فاعلية برنامج إلكتروني قائم على نموذج كيلر(ARCS) في تنمية الدافعية نحو مادة لغتي لدى تلاميذ الصف السادس الابتدائي. مجلة العلوم الإنسانية، جامعة حائل،1(6)، 98-87.

Al-Shammari, Ali bin Issa. (2020). The effectiveness of an electronic program based on the Keeler Model (ARCS) in developing the motivation towards my language subject among sixth graders. (in Arabic). Journal of Human Sciences, University of Hail.1(6), 98-87

السميري، ياسر. (2021). مستوى إدراك معلمي المرحلة الابتدائية للإستراتيجيات التعليمية الحديثة التي تلبي احتياجات التلاميذ الموهوبين من ذوي صعوبات التعلم. المجلة السعودية للتربية الخاصة، 18(1): 19- 48.

Al-Samiri, Y. (2021). The level of awareness of primary school teachers of modern educational strategies that meet the needs of gifted students with learning disabilities. (in Arabic). The Saudi Journal of Special Education, 18 (1): 19-48.

11. يلي قائمة المراجع العربية، قائمة بالمراجع الإنجليزية، متضمنة المراجع العربية التي تم رومنتها، وفق ترتيبها الهجائي (باللغة الإنجليزية) حسب الاسم الأخير للمؤلف الأول، وفقاً لأسلوب التوثيق المعتمد في المجلة.

12. تستخدم الأرقام العربية أينما ذكرت بصورتها الرقمية. (Arabic.... 1,2,3) سواء في متن البحث، أو الجداول و الأشكال، أو المراجع، وترقم الجداول و الأشكال في المتن ترقيماً متسلسلاً مستقلاً لكل منهما ، ويكون لكل منها عنوانه أعلاه ، ومصدره – إن وجد – أسفله.

13. يكون الترقيم لصفحات البحث في المنتصف أسفل الصفحة، ابتداءً من صفحة ملخص البحث (العربي، الإنجليزي)، وحتى آخر صفحة من صفحات مراجع البحث.

14. تدرج الجداول والأشكال- إن وجدت- في مواقعها في سياق النص، وترقم بحسب تسلسلها، وتكون غير ملونة أو مظللة، وتكتب عناوينها كاملة. ويجب أن تكون الجداول والأشكال والأرقام وعناوينها متوافقة مع نظام APA.

رابعًا: توثيق البحث

أسلوب التوثيق المعتمد في المجلة هو نظام جمعية علم النفس الأمريكية (APA7)

خامسًا: خطوات وإجراءات التقديم

1. يقدم الباحث الرئيس طلبًا للنشر (من خلال منصة الباحثين بعد التسجيل فيها) يتعهد فيه بأن بحثه يتفق مع شروط المجلة، وذلك على النحو الآتي:

أ. البحث الذي تقدمت به لم يسبق نشره (ورقيا أو إلكترونيا)، وأنه غير مقدم للنشر، ولن يقدم للنشر في وجهه أخرى حتى تنتهي إجراءات تحكيمه، ونشره في المجلة، أو الاعتذار للباحث لعدم قبول البحث.

ب. البحث الذي تقدمت به ليس مستلا من بحوث أو كتب سبق نشرها أو قدمت للنشر، وليس مستلاً من الرسائل العلمية للماجستير أو الدكتوراه.

ج. الالتزام بالأمانة العلمية وأخلاقيات البحث العلمي.

د. مراعاة منهج البحث العلمي وقواعده.

هـ. الالتزام بالضوابط الفنية ومعايير كتابة البحث في مجلة حائل للعلوم الإنسانية كما هو في دليل الكتابة العلمية المختصر بنظام APA7.

2. إرفاق سيرة ذاتية مختصرة في صفحة واحدة حسب النموذج المعتمد للمجلة (نموذج السيرة الذاتية).

3. إرفاق نموذج المراجعة والتدقيق الأولي بعد تعبئته من قبل الباحث.

4. يرسل الباحث أربع نسخ من بحثه إلى المجلة إلكترونيّاً بصيغة (WORD) نسختين و (PDF) نسختين تكون إحداهما بالصيغتين خالية مما يدل على شخصية الباحث.

5. يتم التقديم إلكترونياً من خلال منصة تقديم الطلب الموجودة على موقع المجلة (منصة الباحثين) بعد التسجيل فيها مع إرفاق كافة المرفقات الواردة في خطوات وإجراءات التقديم أعلاه.

6. تقوم هيئة تحرير المجلة بالفحص الأولي للبحث، وتقرير أهليته للتحكيم، أو الاعتذار عن قبوله أولياً أو بناء على تقارير المحكمين دون إبداء الأسباب وإخطار الباحث بذلك

7. تملك المجلة حق رفض البحث الأولي ما دام غير مكتمل أو غير ملتزم بالضوابط الفنية ومعايير كتابة البحث في مجلة حائل للعلوم الإنسانية.

8. في حال تقرر أهلية البحث للتحكيم يخطر الباحث بذلك، وعليه دفع الرسوم المالية المقررة للمجلة **(1000)** ريال غير مستردة من خلال الإيداع على حساب المجلة ورفع الإيصال من خلال منصة التقديم المتاحة على موقع المجلة، وذلك خلال مدة خمسة أيام عمل منذ إخطار الباحث بقبول بحثه أوليًا وفي حالة عدم السداد خلال المدة المذكورة يعتبر القبول الأولي ملغيًا.

9. بعد دفع الرسوم المطلوبة من قبل الباحث خلال المدة المقررة للدفع، ورفع سند الإيصال من خلال منصة التقديم، يرسل البحث لمحكِّمين اثنين؛ على الأقل.

10. فـي حال اكتمال تقارير المحكّمين عن البحث؛ يتم إرسال خطاب للباحث يتضمّن إحدى الحالات التّالية:

أ. قبول البحث للنشر مباشرة.

ب. قبول البحث للنّشر؛ بعد التّعديل.

ج. تعديل البحث، ثمّ إعادة تحكيمه.

د. الاعتذار عن قبول البحث ونشره.

11. إذا تطلب الأمر من الباحث القيام ببعض التعديلات على بحثه، فإنه يجب أن يتم ذلك في غضون (أسبوعين من تاريخ الخطاب) من الطلب. فإذا تأخر الباحث عن إجراء التعديلات خلال المدة المحددة، يعتبر ذلك عدولا منه عن النشر، ما لم يقدم عذرا تقبله هيئة تحرير المجلة.

12. يقدم الباحث الرئيس (حسب نموذج الرد على المحكمين) تقرير عن تعديل البحث وفقاً للملاحظات الواردة في تقارير المحكمين الإجمالية أو التفصيلية في متن البحث

13. للمجلة الحق في الحذف أو التعديل في الصياغة اللغوية للدراسة بما يتفق مع قواعد النشر، كما يحق للمحررين إجراء بعض التعديلات من أجل التصحيح اللغوي والفني. وإلغاء التكرار، وإيضاح ما يلزم.

14. في حالة رفض البحث من قبل المحكمين فإن الرسوم غير مستردة.

15. إذا رفض البحث، ورغب المؤلف في الحصول على ملاحظات المحكمين، فإنه يمكن تزويده بهم، مع الحفاظ على سرية المحكمين. ولا يحق للباحث التقدم من جديد بالبحث نفسه إلى المجلة ولو أجريت عليه جميع التعديلات المطلوبة.

16. لا تردّ البحوث المقدمة إلى أصحابها سواء نشرت أم لم تنشر، ويخطر المؤلف في حالة عدم الموافقة على النشر

17. ترسل المجلة للباحث المقبول بحثه نسخة معتمدة للطباعة للمراجعة والتدقيق، وعليه إنجاز هذه العملية خلال 36 ساعة.

18. لهيئة تحرير المجلة الحق فـي تحديد أولويات نشر البحوث، وترتيبها فنّيّاً.

مجلة العلوم الإنسانية
بجامعة حائل

المشرف العام

سعادة وكيل الجامعة للدراسات العليا والبحث العلمي

أ. د. هيثم بن محمد السيف

هيئة التحرير

رئيس هيئة التحرير

أ. د. بشير بن علي اللويش
أستاذ الخدمة الاجتماعية

أعضاء هيئة التحرير

أ. د. سالم بن عبيد المطيري
أستاذ الفقه

د. وافي بن فهيد الشمري
أستاذ اللغويات (الإنجليزية) المشارك

أ. د. منى بنت سليمان الذبياني
أستاذ الإدارة

د. ياسر بن عايد السميري
أستاذ التربية الخاصة المشارك

د. نواف بن عوض الرشيدي
أستاذ تعليم الرياضيات المشارك

د.نوف بنت عبدالله السويداء
أستاذ تقنيات تعليم التصاميم والفنون المشارك

د. إبراهيم بن سعيد الشمري
أستاذ النحو والصرف المشارك

محمد بن ناصر اللحيدان
سكرتير التحرير

الهيئة الاستشارية

أ. د. فهد بن سليمان الشايع
جامعة الملك سعود - مناهج وطرق تدريس

Dr. Nasser Mansour
University of Exeter. UK – Education

أ. د. محمد بن مترك القحطاني
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية - علم النفس

أ. د. علي مهدي كاظم
جامعة السلطان قابوس بسلطنة عمان - قياس وتقويم

أ. د. ناصر بن سعد العجمي
جامعة الملك سعود - التقييم والتشخيص السلوكي

أ.د. حمود بن فهد القشعان
جامعة الكويت - الخدمة الاجتماعية

Prof. Medhat H. Rahim
Lakehead University - CANADA
Faculty of Education

أ.د. رقية طه جابر العلواني
جامعة البحرين - الدراسات الإسلامية

أ.د. سعيد يقطين
جامعة محمد الخامس - سرديات اللغة العربية

Prof. François Villeneuve
University of Paris 1 Panthéon Sorbonne
Professor of archaeology

أ. د. سعد بن عبد الرحمن البازعي
جامعة الملك سعود - الأدب الإنجليزي

أ.د. محمد شحات الخطيب
جامعة طيبة - فلسفة التربية

مجلة العلوم الإنسانية
بجامعة حائل

موقف الكويت من السلام المصري الإسرائيلي 1979/1977

Kuwait's position on the Egyptian Israeli peace 1977/1979

د. مفرح بن حميد بن سنيد العنزي [1]

[1] أستاذ العلاقات الدولية المساعد، قسم العلوم الاجتماعية «برنامج التاريخ»، كلية الآداب والفنون الجميلة، جامعة حائل، المملكة العربية السعودية.

https://orcid.org/0009-0002-0974-5255.

Dr. MEFREH HAMED SNES ALENEZI [1]

[1] Assistant Professor of International Relations, Department of Social Sciences (History Program), College of Arts and Fine Arts, University of Hail, Kingdom of Saudi Arabia.

(قُدم للنشر في 09/ 05/ 2025 قبل للنشر في 13/ 07/2025)

المستخلص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل الموقف الكويتي من مبادرات السلام بين مصر وإسرائيل منذ هدنة رودس عام 1949م وحتى توقيع معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية عام 1979م برعاية أمريكية، وذلك من خلال تتبع ردود الفعل الكويتية الرسمية والشعبية إزاء تلك المبادرات. وتسعى الدراسة إلى تفسير أسباب المعارضة الكويتية لمختلف محاولات السلام، ودراسة انعكاسات ذلك على العلاقات الكويتية–العربية من جهة والكويتية–المصرية من جهة أخرى. وقد توصلت الدراسة إلى أن الكويت رفضت بشكل قاطع كافة مبادرات السلام قبل عام 1977م، معتبرة أنها تمثل تنازلًا عن الحقوق الفلسطينية، كما عارضت سياسات توطين الفلسطينيين ومبادرة روجرز رغم تبنيها عربيًا. كما أبدت الكويت موقفًا حازمًا تجاه زيارة السادات إلى إسرائيل، وشاركت في الإجراءات العقابية العربية ضد مصر عقب توقيع اتفاقية كامب ديفيد، وصولًا إلى قطع العلاقات السياسية والاقتصادية مع مصر عام 1979م، مما أدى إلى توترات متعددة بين البلدين شملت الجوانب الاقتصادية والتعليمية والجاليات.

الكلمات المفتاحية: الكويت، السلام، مصر، إسرائيل.

Abstract

This study aims to analyze Kuwait's position toward the peace initiatives between Egypt and Israel from the 1949 Rhodes Armistice to the signing of the Egyptian Israeli Peace Treaty under U.S. sponsorship in 1979. It explores both governmental and public stances in Kuwait and investigates the motives behind its opposition to various peace efforts. The research also examines the implications of Kuwait's position on its relations with other Arab countries and, more specifically, with Egypt. The study concludes that Kuwait consistently rejected all peace attempts prior to 1977, viewing them as a surrender of Palestinian rights. It strongly opposed the resettlement of Palestinians in Sinai in 1955 and the Rogers Plan, even after it was accepted by other Arab governments. Kuwait also condemned President Sadat's visit to Israel and actively sought to dissuade Egypt from finalizing a peace treaty. Following the Camp David Accords, Kuwait supported the punitive measures adopted at the 1978 Baghdad Summit and severed political and economic ties with Egypt in 1979. These decisions led to various bilateral crises, including disputes over Kuwaiti assets in Egypt, the status of Kuwaiti students in Egyptian universities, and tensions between Egyptian expatriates and Kuwaiti citizens.

Keywords: Kuwait, peace, Egypt, Israel.

للاستشهاد المرجعي: العنزي، مفرح بن حميد بن سنيد. (2025). موقف الكويت من السلام المصري الإسرائيلي 1979/1977م. مجلة العلوم الإنسانية بجامعة حائل، 03 (27).

التمويل: لا يوجد تمويل لهذا البحث.

Funding: There is no funding for this research..

المقدمة

تعد القضية الفلسطينية من أهم القضايا التي تشغل بال الأمة العربية على المستوى الشعبي والرسمي بعد قيام الكيان الصهيوني عقب حرب 1948م لازدادت الأمور تعقيداً بعد هزيمة الجيوش العربية في تلك الحرب واحتلال إسرائيل لأراضي الفلسطينيين الذين أجبروا على مغادرة أراضيهم.

هذا، ومما زاد من تفاقم المشكلة تجاوزات الكيان الصهيوني مع غيره من البلدان العربية المجاورة وفي مقدمتهم مصر، حيث خاضت في سبيل تحرير الأراضي العربية الفلسطينية عدة حروب كان من أهمها حرب 1967م، والتي هزمت فيها الجيوش العربية واحتلت أجزاء من أراضيها كشبه جزيرة سيناء، والتي سعت مصر لاستعادتها فوقعت حرب أكتوبر 1973م، والتي نتج عنها توقيع معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل.

وقد تباينت ردود الأفعال العربية حيال هذه المعاهدة وما سبقها من محاولات للتقارب المصري الإسرائيلي من أجل السلام، وكان في مقدمة الدول العربية التي كان لها مواقف واضحة من عمليات السلام هذه دولة الكويت، والتي كان لها موقفا واضحا تمثل في رفضها التام لهذه المعاهدات حفاظا على وحدة الأمة العربية.

وسوف يناقش هذا البحث موقف الكويت من عقد السلام بين مصر وإسرائيل قبل عام 1977م، ومن مبادرة السلام عام 1977م، وزيارة الرئيس المصري أنور السادات لعاصمة الكيان الصهيوني تل أبيب، وموقف الكويت من معاهدة كامب ديفيد عام 1979م، وبيان موقفها على المستوى الرسمي والمستوى الشعبي والإعلامي، ووسائل الكويت في التعبير عن هذا الموقف، ومحاولات دولة الكويت في إقناع الجانب المصري تخليه عن هذه المعاهدات، بدافع الحفاظ على وحدة الصف العربي والنتائج التي ترتبت على هذا الموقف، وأثرها على العلاقات المصرية الكويتية.

الكويت ومحاولات عقد سلام مصري إسرائيلي قبل عام 1977م.

جرت العديد من المحاولات لعقد معاهدة للسلام بين مصر وإسرائيل قبل عام 1977م، وكان لدولة الكويت موقفًا رافضاً لكل تلك المحاولات والمبادرات التي طرحت لإحلال السلام وحسن الجوار بين الدولة المصرية وإسرائيل امتدادًا لهدنة رودس التي وقعت بين مصر وغيرها من الدول العربية ودولة الاحتلال الصهيوني، ومنذ أن لاحت في الأفق السياسية مبادرة السلام بين مصر وإسرائيل في عام 1977م (سراج الدين، 1995، ص. 27).

كانت البداية في عام 1947م، حينما أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة القرار رقم (181) القاضي بتقسيم فلسطين إلى دولة عربية وأخرى يهودية مع تدويل منطقة القدس (U.N 1947 – 1948, P. 227 .)، وهو القرار الذي قوبل برفض عربي شديد، إذ اعتبر العرب ذلك القرار تآمراً دولياً على القضية الفلسطينية، وقد أصدر أمير الكويت – في ذلك الوقت – الشيخ أحمد الجابر الصباح (الغنيم، 1999، ص. 12) في أعقاب صدور ذلك القرار ألأُممي أمرًا أميريًا بطرد اليهود من الكويت (سراج الدين، 1995، ص. 17).

وسرعان ما تطورت الأحداث السياسية بعد قرار تقسيم فلسطين عام 1947م، وقد أدى تطورها إلى نشوب حرب فلسطين في مايو عام 1948م، بين الجيوش العربية النظامية وقوات الاحتلال الصهيوني (معوض، 2019، ص. 237)، وكان لدولة الكويت دورًا في مساندة العرب في تلك الحرب ماليًا وعسكرياً (شلبي، 1982، ص. 62)، بالإضافة إلى قيام السلطات الكويتية بإصدار قانون ينص على محاربة أي نشاط صهيوني بدولة الكويت أثناء تلك الحرب (جريدة كاظمة، العدد 1).

غير أن نتيجة تلك الحرب لم تكن في صالح العرب، حيث انتهت بتوقيع اتفاقيات الهدنة العربية الإسرائيلية، وهي الهدنة التي عرفت بهدنة رودس في عام 1949م، وكانت مصر من أولى الدول العربية التي وقعت على تلك الهدنة في 24 فبراير 1949م (نصوص الأمم المتحدة وملحقاتها، 1968، ص. 7)، ونصت على أن تلتزم مصر وإسرائيل بتوصيات مجلس الأمن الدولي الخاصة بإنهاء حالة الحرب والإقرار بعدم اللجوء إلى القوة العسكرية في تسوية النزاع العربي الإسرائيلي، واعتبار أن تلك الهدنة هي خطوة مهمة في سبيل تصفية النزاع المسلح وإعادة السلم إلى فلسطين (متولي، 1974، ص. 24).

وكان لتوقيع هدنة رودس في عام 1949م، وقع أليم وأثر كبير على الشعوب العربية، إذ نظر إليها الرأي العام العربي على أنها اعتراف صريح من جانب مصر والعرب بالهزيمة والتسليم بالوجود الصهيوني في فلسطين (أبو يصير، 1998، ص. 47)، وعلى المستوى الشعبي الكويتي عبرت الجماهير الكويتية عن رفضها لتوقيع اتفاقية الهدنة بين مصر وإسرائيل، ووصفت تلك الهدنة بأنها تخلي من جانب بعض الحكومات العربية وفي مقدمتها مصر عن دعم القضية الفلسطينية، ودعت العديد من الجمعيات والمؤسسات الكويتية السلطات الكويتية إلى عدم الاعتراف بتلك الهدنة، وطالبت في المؤتمر الذي عقد في المدرسة المباركية في مارس 1949م، إلى ضرورة وقوف الكويت إلى جانب الشعب الفلسطيني (غوشة، 2012 ، ص. 352).

على الجانب الحكومي صرح أمير الكويت الشيخ أحمد الجابر الصباح بأن الدول العربية أصيبت بنكبة كبيرة جراء هزيمة حرب فلسطين 1948م، وأن الشعوب العربية كان عليها أن تواصل كفاحها المسلح ضد العدوان الصهيوني، وأضاف بأنه كان لا يرغب في أن يرى العرب يجلسون على مائدة المفاوضات مع الكيان الصهيوني، وصرح بأن إسرائيل لن تلتزم بهذه الهدنة التي

وقعتها مع مصر وبعض الدول العربية الأخرى، وأنهى حديثه بأن دولة الكويت ستواصل بكل ما تملك من جهد وإمكانيات لدعم قضية فلسطين (سراج الدين، 1995، ص. 41).

شهد عام 1955م، طرح مبادرة السلام الأولى بين مصر وإسرائيل في عهد الرئيس المصري جمال عبد الناصر، إذ بدأ مصطلح (صفقة القرن) يظهر في أدبيات إدارة الرئيس الأمريكي إيزنهاور (1953 – 1961م)، إذ أراد الرئيس الأمريكي مقايضة رغبة القاهرة في بناء السد العالي بإقامة سلام مصري إسرائيلي (أبو النمل، 1979، ص. 26)، ولتحقيق ذلك زار (روبرت أندرسون) مبعوث إيزنهاور للسلام مصر، وهو يحمل طلب أمريكي بقبول مصر إحلال السلام مع إسرائيل وأن يوافق عبد الناصر على مقابلة ديفيد بن غوريون رئيس مجلس الوزراء الإسرائيلي، وعلى الرغم من رفض عبد الناصر إجراء مقابلة مع بن غوريون، إلا أنه وافق على مطلب أمريكي آخر يفضي بتبني الحكومة المصرية ما عُرف بسياسة توطين الفلسطينيين في سيناء المصرية (الحوراني، 2009، ص. 73)، وقد عُرف هذا المشروع باسم (مشروع شمالي غرب سيناء لتوطين لاجئي غزة) (أبو عمرو، 1987، ص. 50).

يهدف ذلك المشروع المصري المدعوم من الولايات المتحدة الأمريكية إلى توطين لاجئي غزة في سيناء بعد أن تجري عملية استصلاح مساحة (200) ألف دونم من أراضي سيناء وتوصيل مياه نهر النيل إلى تلك المنطقة (شتوسكي، 2003، ص. 86). غير أن هذه السياسة المصرية الرامية إلى التقارب مع الولايات المتحدة الأمريكية وصولاً إلى عقد معاهدة سلام مع الجانب الإسرائيلي قوبلت بمعارضة شديدة داخل مصر ومن الجانب الفلسطيني، وكذلك لقيت معارضة شديدة على المستوى العربي(سكيك، 1982، ص. 138)، ففي الكويت أعلنت السلطات الكويتية رفضها التام لمشروع توطين الفلسطينيين في سيناء، وأوضحت أن هذا المشروع يهدف إلى تصفية القضية الفلسطينية، ويعترف بحق إسرائيل في السيطرة على أراضي فلسطين العربية، ودعت الحكومة المصرية إلى ضرورة التراجع عن سياسة التقارب مع الكيان الصهيوني(الشطي، 2012 ، ص. 42).

إن دولة الكويت لم تغب عن القيام بدور فعال في كل الصراعات المسلحة التي نشبت بين العرب وإسرائيل، إذ كان للكويت دور هام في الحروب العربية الإسرائيلية منذ حرب 1948م، واستمر هذا الدور أثناء العدوان الثلاثي الذي استهدف مصر في عام 1956م، كما ساندت الدول العربية التي تعرضت للعدوان الصهيوني في حرب يونيو 1967م (السياسة الكويتية، 2 يوليو 1967، عدد 173).

ففي أعقاب هذه الحرب صدر في نوفمبر عام 1967م، قرار مجلس الأمن رقم (242) والذي نص على إنهاء حالة الحرب بين إسرائيل والدول العربية ومن بينها مصر، ونص كذلك على انسحاب إسرائيل من الأراضي العربية التي احتلتها عام 1967م (الجمسي، 1998، ص. 11)، ودعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى ضرورة البناء على هذا القرار الأُممي لإحلال السلام بين مصر وإسرائيل وغيرها من الدول العربية (الزماعرة، 2011، ص. 150).

كانت دولة الكويت كغيرها من الدول العربي الأخرى تطالب بتطبيق قرار مجلس الأمن الدولي رقم (242) لسنة 1967م، إلا أنها كانت ترى أن إسرائيل لم ولن تلتزم بهذا القرار، ويتضح ذلك الموقف الكويتي بشكل واضح من خلال الحديث الذي أدلى به الشيخ جابر الأحمد الصباح رئيس دولة الكويت لصحيفة السياسة الكويتية والذي ذكر فيه ، « إن الدول العربية تأمل أن تقوم إسرائيل بتطبيق قرارات مجلس الأمن، إلا أن الكويت ترى أنه من ضروب الخيال أن تقوم إسرائيل بالانسحاب من الأراضي العربية التي احتلتها في عام 1967م، وأنه لا مناص من استخدام القوة لحمل إسرائيل على قبول القرار الأممي رقم 242 (السياسة الكويتية مجلد 11، 71 . 99).

إن الولايات المتحدة الأمريكية لم تفتر رغبتها في ضرورة وجود سلام بين الجانب المصري والإسرائيلي، خاصة بعد وقوع حرب الاستنزاف بين القوات المسلحة المصرية وقوات العدوان الصهيوني (رمضان، 1998، ص. 86)، تلك الحرب التي قدمت فيها دولة الكويت الدعم المالي والسياسي لمصر (المحارب، 2009، ص. 208) بل وشاركت القوات العسكرية في هذه الحرب (مجلة العربي، 1973، عدد 172، ص. 22 – 37)، وكانت الإدارة الأمريكية قد طرحت مبادرة روجرز في بداية عام 1970م، لإنهاء الصراع المصري الإسرائيلي، وقد تضمنت هذه المبادرة انسحاب إسرائيل من الأراضي العربية التي احتلتها عام 1967م، في مقابل ضمانات أمريكية عربية للوصول إلى اتفاق سلام بين مصر وإسرائيل (عوض، 2010، ص. 218).

وقد عارضت إسرائيل هذه المبادرة، في حين لم ترد عليها مصر بشكل رسمي بما يوحي برفضها كذلك (توفيق، 2018، ص. 230) كانت الدول العربية كذلك ترفض مبادرة روجرز للسلام بين مصر وإسرائيل، وكانت الكويت قد أعلنت موقفها الرافض وبشدة لتلك المبادرة؛ إذ صرح الشيخ جابر الأحمد الصباح رئيس الحكومة الكويتية، بأن الكويت حكومة وشعبًا رافضة لهذه المبادرة لكونها غير مُلبية للحقوق العربية المشروعة، لأنها تركز على إنهاء الصراع المصري الإسرائيلي وحسب، دون أن تتضمن حلولاً لإحلال السلام في فلسطين (مركز البحوث والدراسات الكويتية، 2004، ص. 164). غير أن الموقف المصري سرعان ما تغير حيال المبادرة؛ إذ أعلنت مصر قبولها وقف إطلاق النار وأعلنت موافقتها على مبادرة روجرز (FRUS, 1970, P. 381). وقد عارضت الكويت قبول مصر لهذه المبادرة؛ إذ كانت الكويت . في ذلك الوقت . تتبنى سياسة قائمة على رفض أي محاولة أو مبادرة لإحلال السلام بين مصر وإسرائيل، وعن ذلك الموقف الكويتي تحدث وزير الخارجية الكويتي أمام مجلس الأمة الكويتي

في 2 مارس 1970م، فذكر أن هذه المبادرة لا تلبي تطلعات وطموحات الشعوب العربية، وصرح بأنه كان على الحكومة المصرية قبل الموافقة على هذه المبادرة أن تجري مشاورات مع الدول العربية الأخرى، للوصول إلي موقف عربي موحد حيال هذه المبادرة (مضابط مجلس الأمة الكويتي جلسة رقم 241، 7 يوليو 1970).

في جلسة مجلس الأمة الكويتي المنعقدة في 15 يوليو 1970م، دار نقاش داخل أروقة المجلس بشأن مبادرة روجرز والموافقة المصرية عليها، ففي الوقت الذي استنكر فيه عدد كبير من النواب موافقة الحكومة على المبادرة الأمريكية، تشدد بعض النواب مطالبين بضرورة معاقبة مصر لموقفها من هذه المبادرة ؛ إذ طالب بعض النواب من الحكومة الكويتية بوقف مساعداتها المالية التي تقدمها للحكومة المصرية، في حين طالب بعض نواب المجلس أن تقوم الحكومة الكويتية بالتواصل مع الحكومة المصرية لحثها على رفض هذه المبادرة والرجوع عن الموافقة عليها (مضابط مجلس الأمة الكويتي، جلسة رقم (244) 15 يوليو 1970).

من كل ما تقدم يتضح أن موقف الحكومة الكويتية كان رافضًا لكل محاولات السلام بين مصر وإسرائيل، ففي هدنة رودس عام 1949م،كانت ترى أن هذه الهدنة استسلام من الجانب العربي باحتلال أجزاء دولة فلسطين، وفي عام 1955م، رفضت الكويت سياسة توطين الفلسطينيين في سيناء، كما أن الكويت قد طالبت بتطبيق قرار مجلس الأمن رقم(242) لسنة 1967م، إلا أنها كانت ترى أن إسرائيل لن تلتزم بذلك القرار، كما أنها عارضت مبادرة روجرز قبل وبعد موافقة الحكومة المصرية عليها، وأن هذا الرفض عبرت عنه من خلال التصريحات، ومن خلال التهديد بمنع المساعدات الكويتية المقدمة للحكومة المصرية.

الكويت ومبادرة السلام المصري الإسرائيلي 1977م.

ساندت دولة الكويت مصر في حربها ضد إسرائيل في أكتوبر 1973م، وقد شملت هذه المساندة –إلى جانب المشاركة السياسية – مشاركة قوات كويتية في هذه الحرب. (Allan, 1993) وإلى جانب ذلك ساهمت الكويت في تلك الحرب بمساعدات مالية كبيرة فاقت المئة مليون دينار كويتي (الوثائق العربية، 2001، ص. 545)، غير أن الحكومة المصرية رأت أن توقف الحرب والصراع مع إسرائيل وأن تسير في طريق جديد يوصلها إلى توقيع معاهدة للسلام مع الكيان الصهيوني (رمضان، 2015، ص. 111).

فقد بدأت المحاولات للوصول إلى هذه المعاهدة منذ عام 1973م، عندما عقد اتفاق النقاط الست بين مصر وإسرائيل في نوفمبر 1973م، ثم اتفاقية فض الاشتباك الأولى في يناير 1974م، والثانية في سبتمبر 1975م، والتي كان من أبرز نتائجها عودة الملاحة إل قناة السويس، ثم كان التقارب الأكبر بين مصر وإسرائيل بزيارة الرئيس المصري أنور السادات إلي تل أبيب في 19 نوفمبر 1977م (مجلة دراسات تاريخية، العدد 18، ص. 446_ 519). ولقد لقيت مبادرة السلام المصرية الإسرائيلية والتي عرفت بزيارة السادات إلي إسرائيل معارضة شديدة من الجانب العربي سواء على المستوى الشعبي أو الحكومي، وكانت الكويت من الدول العربية الرافضة رفضًا تامًا لزيارة السادات إلي إسرائيل، بل وكانت ترفض كذلك إقامة أي نوع من أنواع السلام بين العرب وإسرائيل (الشطبي، 2012، ص. 89)، وكان الرد الأول من الجانب الكويتي على هذه الزيارة توجيه الصحف الكويتية – خاصة جريدة القبس الكويتية – انتقادات شديدة للحكومة المصرية، واصفة زيارة الرئيس المصري إلي إسرائيل بأنها خيانة للقدس وللعروبة والإسلام (القبس الكويت، 19 نوفمبر 1977).

لقد أحدثت زيارة الرئيس المصري السادات إلي إسرائيل سخطًا شعبيًا واسعًا في الكويت، وشاركت المؤسسات والجمعيات الكويتية في التظاهرات التي نظمها الفلسطينيون في الكويت للتنديد بتلك الزيارة؛ إذ تعالت صيحات المتظاهرين انتقادًا للحكومة المصرية، مطالبين بعزل ومحاسبة النظام المصري (المديرس، 2008، ص. 71). ففي أول بيان رسمي كويتي حول هذه الزيارة صرح وزير الخارجية الكويتي، بأن الكويت تابعت بكل أسف تلك الزيارة غير الموفقة والمؤلمة للمشاعر الفلسطينية والعربية التي قام بها الرئيس المصري إلي إسرائيل، وأن دولة الكويت تعلن رفضها الشديد لتلك الزيارة، وأن هذا الرفض الكويتي لن يتغير، وأضاف الوزير الكويتي إلي ضرورة أن يدرك النظام المصري خطورة تلك الزيارة على وحدة وتضامن الشعوب العربية ضد الكيان الصهيوني، وقد عبّر عن أمله في تراجع الحكومة المصرية عن عزمها لعقد معاهدة للسلام مع الجانب الإسرائيلي (القبس، العدد 1980، 23).

تسارعت بعد ذاك ردود الأفعال الكويتية حول زيارة السادات إلي إسرائيل، ففي 22 نوفمبر 1977م، اقترحت الخارجية الكويتية عقد قمة للدول المواجهة والمساندة بالكويت أو الرياض، وذكرت الخارجية الكويتية في تصريح أذاعته في نفس اليوم بأن الحكومة الكويتية تنتظر حتى تعرف النتائج التي سوف تتمخض عنها تلك الزيارة، وأن الكويت تتمسك بموقفها الثابت المتمثل في دعمها الكامل للشعب الفلسطيني والقضية الفلسطينية، وأن الخارجية الكويتية على تواصل دائم مع الدول العربية الأخرى، لعقد اجتماع طارئ لوزراء الخارجية العرب لبحث تلك الزيارة ونتائجها (القبس، العدد 1980).

وفي 23 نوفمبر 1977م، عقد مجلس الوزراء الكويتي جلسة طارئة لبحث زيارة السادات لإسرائيل، حيث تم الاطلاع على عدد من التقارير التي نقلتها وزارة الخارجية الكويتية عن زيارة السادات لإسرائيل، وأصدر مجلس الوزراء الكويتي بياناً حول تلك الجلسة الطارئة جاء فيه، إن دولة الكويت التي هي جزء من أمة عربية كبيرة تحرص دائماً على ضمان وحدة العرب ووقوفهم صفاً واحداً إلى جانب قضية كل العرب وهي قضية فلسطين، وأن

الحكومة الكويتية رصدت ردود أفعال غاضبة في كل أنحاء العالم العربي والإسلامي، بما في ذلك جزء كبير من الشعب المصري، جراء زيارة غير مُبررة من الرئيس المصري إلى إسرائيل، وأن دولة الكويت حكومة وشعباً تعلن رفضها لتلك الزيارة واستنكارها (القبس، العدد 1981).

وفي 24 نوفمبر 1977م، زار الكويت ياسر عرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية، والتقى بأمير الكويت الشيخ جابر الأحمد الصباح، كما التقى برئيس مجلس الوزراء ولي العهد الكويتي الشيخ سعد العبد الله السالم الصباح وعدد من المسئولين في الحكومة الكويتية، وقد جرى في هذه المباحثات مناقشة التقارب المصري الإسرائيلي الناجم عن زيارة الرئيس المصري السادات لإسرائيل، وأكدت الحكومة الكويتية خلال تلك المباحثات رفضها لتلك الزيارة وتمسكها بموقفها الثابت في دعم الشعب الفلسطيني والقضية الفلسطينية (القبس، العدد 1982)، وعلى أثر تلك الزيارة التي قام بها ياسر عرفات للكويت، رأت الحكومة المصرية أن ترسل وفداً رفيع المستوى إلى العاصمة الكويتية، إذ أن مصر كانت تدرك أهمية دولة الكويت لها، وأنها من الدول التي ساندتها في كل الحروب التي خاضتها ضد إسرائيل، بالإضافة إلى دعمها المالي والسياسي الدائم لمصر، وفوق كل ذلك رغبة السلطات المصرية تخفيف حدة الموقف العربي تجاه تلك الزيارة التي قام بها الرئيس السادات إلى إسرائيل (زيارة الرئيس المصري السادات إلى إسرائيل، 1979، ص. 58).

ففي 25 نوفمبر 1977م، زار وفد مصري رفيع المستوى برئاسة محمد حسني مبارك نائب رئيس الجمهورية آنذاك، حيث التقى رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية الكويتي، وأطلع حسني مبارك خلالها الحكومة الكويتية على الأهداف المصرية من زيارة السادات إلى إسرائيل، وأن هذه الزيارة لا تعد خروجاً مصرياً عن الوحدة والتضامن العربي، وأن مصر كغيرها من الدول العربية حريصة كل الحرص على دعم ومساندة القضية الفلسطينية (زيارة الرئيس المصري السادات إلى إسرائيل، 1979، ص. 62). ورغبة من القاهرة في مواصلة نشاطها لإقناع العرب بتحركاتها واتصالاتها بالجانب الإسرائيلي، عقدت وزارة الخارجية المصرية اجتماعاً مع السفراء العرب في مصر، وحضر هذا الاجتماع عدداً من السفراء العرب باستثناء ليبيا والعراق وفلسطين وسوريا واليمن، وفي هذا الاجتماع الذي حضره السفير الكويتي بمصر، طالب وزير الخارجية المصرية بطرس غالي بضرورة أن تتفهم الدول العربية الأسباب المصرية الدافعة إلى هذا التقارب المصري الإسرائيلي، وأوضح أن نائب رئيس الجمهورية المصرية حسني مبارك قد زار الكويت ومن بعدها السعودية، وأنه سوف يقوم بزيارة العديد من العواصم العربية الأخرى لشرح وجهة النظر المصرية المتعلقة بزيارة الرئيس المصري أنور السادات إلى إسرائيل (القبس، العدد 1983) .

في أعقاب اجتماع السفراء العرب بالقاهرة بوزارة الخارجية المصرية، أُشيع أن الرئيس المصري أنور السادات كان قد أطلع عدد من الحكام العرب عن نيته القيام بتلك الزيارة إلى إسرائيل، وأن من بين هؤلاء الحكام أمير الكويت الشيخ جابر الأحمد الصباح، والملك خالد بن عبد العزيز العاهل السعودية، وسلطان عمان قابوس بن سعيد، وقد صرحت وزارة الخارجية الكويتية في بيان مقتضب أذاعته في 26 نوفمبر 1977م جاء فيه، (أن الكويت لم تكن لديها أي اطلاع أو معلومات عن هذه الزيارة قبل الإعلان عنها). (القبس، العدد 1983).

وفي نفس اليوم الذي صدر فيه بيان وزارة الخارجية الكويتية، شهدت العاصمة الكويتية زيارة العديد من الوفود العربية للتباحث مع الحكومة الكويتية بشأن التقارب المصري الإسرائيلي، فناقش رئيس الوزراء الكويتي مع الأمير السعودي مشعل بن عبد العزيز زيارة الرئيس المصري لإسرائيل، وكذلك استقبل رئيس الوزراء الكويتي المبعوث الليبي الذي أرسله الرئيس الليبي معمر القذافي للتباحث حول مبادرة السلام المصري الإسرائيلي، كذلك سلم وزير الثقافة والشباب الموريتاني السيد إبراهيم رسالة من الرئيس الموريتاني مختار ولد داده إلى أمير الكويت الشيخ جابر تتعلق بالأوضاع العربية الراهنة والموقف الموريتاني الرافض للتقارب المصري الإسرائيلي. (القبس، العدد 1984).

إن دولة الكويت وإن كانت قد اتخذت موقفاً رافضاً لمبادرة السلام المصري الإسرائيلي في عام 1977م، إلا أنها كانت تُمني النفس بأنه من الممكن إعادة النظام المصري إلى السرب العربي، وأنه من الممكن إقناع النظام المصري بالتراجع عن مساعي السلام مع دولة العدوان الصهيوني، حيث رأت الكويت ومعها دول الخليج العربي من منطلق الحفاظ على الوحدة والتضامن العربي أن لا تُصعد من انتقاداتها تجاه مصر لإدراكها أهمية مصر للدول والوحدة العربية (H, 1996 P.79)

على ضوء ذلك التصور الكويتي الخليجي، خرجت من الكويت في 27 نوفمبر 1977م، مبادرة مشتركة مع المملكة العربية السعودية حملت عنواناً هو (إعادة التضامن العربي) وحول هذه المبادرة صرح وزير الخارجية الكويتي الشيخ صباح الأحمد، بأن الكويت والسعودية ستقومان خلال الأيام المقبلة بتحرك عربي مكثف يهدف إلى تقريب وجهة النظر بين دول المواجهة مع إسرائيل، وإعادة وحدة الصف العربي وتضامنه، وإيقاف أي تقارب مصري إسرائيلي كنتيجة لزيارة السادات لإسرائيل، وأضاف بأن هذه التحركات السياسية السعودية الكويتية قد تشهد زيارة وزير الخارجية الكويتي ووزير خارجية المملكة العربية السعودية الأمير سعود الفيصل إلى القاهرة (القبس، العدد 1985).

إن الكويت والسعودية وغيرهما من الدول الخليجية، كانت تتبنى تلك السياسة القائمة على محاولة إعادة النظام المصري إلى محيطه العربي، وهذا الموقف الخليجي كان يخالف مواقف دولة عربية أخرى، إذ كانت هذه الدول وفي مقدمتها ليبيا ترى ضرورة التشدد مع الجانب المصري، إذ كانت ليبيا ترى في التقارب المصري الإسرائيلي فرصة سانحة لها لعزل مصر، لذلك صعدت

ليبيا وعدداً من الدول العربية الأخرى هجومها وانتقادها للنظام المصري، ولا أدل على ذلك من قيام الخارجية الليبية بجولات مكوكية للعواصم العربية، سعيا لإيجاد سياسة عربية موحدة تضمن عزل النظام المصري سياسياً واقتصادياً، بل إن الرئيس الليبي معمر القذافي لم يعد يعترف بشرعية نظام السادات في مصر، وطالب الشعب المصري وكذلك الجيش المصري بمعاقبة السادات والخروج عليه (محمد، 1979، ص. 203)، وصرحت الخارجية الليبية بأنها طالبت السلطات الكويتية بوقف رحلاتها إلى طرابلس إذا عبرت الأجواء المصرية (القبس، العدد 1988). ومواصلة للمساعي الليبية ومن حالفها نحو عزل النظام المصري، دعا الرئيس الليبي معمر القذافي في 28 نوفمبر 1977م، إلى عقد قمة عربية طارئة بالعاصمة الليبية طرابلس لمناقشة زيارة الرئيس السادات إلى إسرائيل، وقد وجهت السلطات الليبية دعوة إلى أمير الكويت لحضور القمة العربية في ليبيا (Frasey, 1989, P. 133). غير أن مجلس الوزراء الكويتي صرح في 29 نوفمبر 1977م، بأن الكويت ترفض حضور هذه القمة أو أي قمة عربية أخرى، إلا إذا حضر هذه القمة جميع الدول العربية بما فيها مصر أي بدون استثناء، وأن هدف الكويت من رفض حضور قمة طرابلس يتمثل في أن هذه القمة في ذلك الوقت سوف تؤدي إلى زيادة الخلافات بين الدول العربية (القبس، العدد، 1986).

على أي حال لم تشارك دولة الكويت وكذلك دول الخليج العربي الأخرى في القمة العربية التي عقدت في طرابلس، لأن دول الخليج ومن بينها الكويت كانت ترى أن هناك فرصة لمحاولة إقناع النظام المصري بعدم المضي قدماً في توقيع معاهدة السلام مع إسرائيل، بالإضافة إلى رغبة الكويت في وحدة الصف العربي والعمل الجماعي من أجل القضية الفلسطينية، وقد عبر عن هذا الموقف الكويتي الرسمي، الحديث الذي أدلى به الشيخ سعد العبد الله الصباح وزير الداخلية والدفاع الكويتي بعد سؤاله عما إذا كانت الكويت والسعودية تقومان بدور الوسيط بين مصر من جانب والدول العربية الأخرى بهدف وقف التصدع العربي ومحاولة عقد قمة عربية في الكويت لهذا الغرض، وقد أجاب بقوله، (هناك تنسيق بين دولة الكويت والمملكة العربية السعودية حيال ذلك الأمر، وأن الكويت تعمل بصمت من أجل وحدة الصف العربي، وأن ما حصل من تفكك في الوحدة العربية نتيجة لزيارة الرئيس المصري إلى إسرائيل يمكن تلاشيه، إذا ما تم إعادة النظام المصري إلى المحيط العربي، وأن ذلك إذا لم يحدث فسوف يكون لذلك أبعاد ونتائج تُضعف مواقف الدول العربية وتؤثر سلباً على القضية الفلسطينية (الوثائق العربية، 2001، ص. 784).

إن موقف دولة الكويت من مبادرة السلام المصري الإسرائيلي أو ما عُرف بزيارة الرئيس المصري السادات إلى إسرائيل، كان موقفاً رافضاً لتلك الزيارة وهذه المبادرة، على المستوى الشعبي والحكومي، وأن الكويت قد انتهجت سياسة تهدف إلى محاولة إقناع النظام المصري بالعدول عن خططه الرامية إلى عقد معاهد للسلام مع إسرائيل، مع رفضها لأي محاولة تقوم على عزل مصر عن المحيط والوحدة العربية.

موقف الكويت من اتفاقيات كامب ديفيد 1978م.

واصلت دولة الكويت في عام 1978م، مساعيها الحميدة من أجل إعادة التضامن والوحدة إلى البيت العربي، ومحاولة رأب الصدع الذي أحدثته زيارة الرئيس المصري أنور السادات إلى إسرائيل، إذ كانت الكويت حتى بدايات عام 1978م، تحدوها الآمال في محاولة إقناع النظام المصري بالعدول عن خططه الرامية إلى عقد سلام مع الجانب الصهيوني، ففي كلمة ألقاها أمير الكويت الشيخ جابر الأحمد الصباح أمام وفد نقابة المحررين الصحفيين اللبنانيين في 25 يناير 1978م، ذكر فيها أن ما تتمناه وتسعى إليه دولة الكويت هي وقف التدهور والتفكك في الصف العربي وهي آثار سلبية ناجمة عن الزيارة المصرية إلى إسرائيل (الوثائق العربية، 2001، ص. 112).

في النصف الأول من عام 1978م، اقترح الرؤساء العرب تشكيل لجنة تحت مسمى (الوفاق العربي) وقد ترأس هذه اللجنة الرئيس السوداني جعفر النميري، وكان الهدف من تشكيل تلك اللجنة القيام بجهود عربية تؤدي إلى عودة العلاقات إلى طبيعتها بين الدول العربية ومصر، كما كان من أهداف هذه اللجنة كذلك الضغط على النظام المصري لتثنيه عن مواصلة التقارب مع العدو الصهيوني، وقد أعلنت دولة الكويت ترحيبها الكبير بتشكيل تلك اللجنة وانضمت إليها، وزار وزير الخارجية الكويتي السودان في مايو 1978م، والتقى في الخرطوم بالرئيس جعفر النميري وتباحثا معاً حول جهود تلك اللجنة لحل الخلافات العربية (أسيري، 2005، ص. 119).

تواصلت التصريحات الكويتية الرسمية الداعية إلى إعادة النظام المصري إلى محيطه العربي لذلك صرح وزير خارجية الكويت في 15 يوليو 1978م، بأن مطالبة الكويت لمصر بالرجوع عن عقد معاهدة السلام مع إسرائيل لا تعني أن الكويت ضد السلام، فالسلام هو هدف لكل شعوب العالم، لكن السلام الذي تنادي به الكويت هو السلام القائم على العدل، وأن ما تريده الكويت أن يعاد موضوع السلام مع إسرائيل إلى حجمه العربي والدولي، حتى لا يكون هناك ثمة انفراد بحل القضية الفلسطينية التي هي قضية الأمة العربية كلها، وتحدث الوزير الكويتي عن لجنة الوفاق العربي التي يرأسها الرئيس السوداني جعفر النميري، فذكر، أن هذه اللجنة طالبت الرئيس المصري بوقف مبادرة السلام مع إسرائيل، وأن الاتصالات التي تمت بين نميري والسادات حول هذا الشأن اتضح عدم جدواها، لتمسك الرئيس المصري بمواصلة مساعيه لإبرام معاهدة السلام مع الجانب الإسرائيلي (الوثائق العربية، 2001، ص. 426).

رغم كل المساعي الكويتية والعربية التي بُذلت للضغط على النظام المصري للعدول عن إتمام مبادرة السلام مع إسرائيل، إلا أن السادات قرر أن يمضي قدماً نحو توقيع معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل، إذ قام الرئيس المصري في 17 سبتمبر 1978م بالتوقيع على اتفاقية كامب ديفيد في البيت الأبيض برعاية

الرئيس الأمريكي جيمي كارتر (Jimmy Carter) (حسن، 2009، ص. 48)، مما أحدث دوياً وغضباً شديداً في العالم العربي والإسلامي، ففي نفس اليوم الذي وقعت فيه تلك الاتفاقية خرجت الجماهير الكويتية والعربية في العاصمة الكويت تندد بالاتفاقية وتُكيل الاتهامات إلى النظام المصري، وقد نظم هذه التظاهرات الحركات والتنظيمات الفلسطينية داخل دولة الكويت (القبس، العدد 2377). وفي اليوم التالي على الاتفاقية هاجمت الصحف الكويتية اتفاقية كامب ديفيد، واصفة إياها بأنها ورقة استسلام مُذلة، وطعنة في الظهر من النظام المصري لكل ما هو عربي وفلسطيني، وطالبت هذه الصحف بعزل النظام المصري، ووصفت الرئيس المصري بألفاظ – غالبيتها – يمكن وصفها بأنها أوصاف غير لائقة، واثنت الصحف على المعارضة العربية والإسلامية الواسعة للرئيس المصري، وكالت هذه الصحف المديح للمصريين المعارضين لتوقيع تلك الاتفاقية، وفي مقدمة هؤلاء المصريين الذين مدحتهم الصحف الكويتية وزير الخارجية المصري محمد إبراهيم كامل الذي استقال لمعارضته الاتفاقية التي نعتها بمذبحة التنازلات (القبس، العدد 2378).

وعلى المستوى الحكومي، ترأس أمير دولة الكويت الشيخ جابر الأحمد الصباح في قصر السيف اجتماعاً لمجلس الوزراء الكويتي في 20 سبتمبر 1978م، وذلك لمناقشة اتفاقية كامب ديفيد وآثارها على القضية الفلسطينية والمنطقة العربية، كما تناول ذلك الاجتماع الرسالة التي بعث بها الرئيس الأمريكي جيمي كارتر إلى أمير الكويت، والتي تناولت النتائج التي تم التوصل إليها في كامب ديفيد بين مصر وإسرائيل، وفي نهاية هذا الاجتماع صرح وزير شئون الديوان الأميري الشيخ خالد الأحمد الصباح، بأن الكويت قد أجلت ردها الرسمي على توقيع اتفاقية كامب ديفيد بهدف توفير الوقت الكافي لدراسة هذه الاتفاقية بشكل مستفيض، وأوضح أن الكويت تتبع دائماً سياسة التريُث حيال الأحداث التي تتطلب موقفاً رسمياً، وأنهى الشيخ خالد الصباح حديثه، بأن دولة الكويت سوف تجري اتصالات عاجلة مع الحكومات العربية لاستبيان مواقفها من اتفاقية كامب ديفيد (القبس، العدد 2379).

وفي مساء 21 سبتمبر 1978م، عُقد في الكويت مهرجان شعبي فلسطيني لاستنكار توقيع اتفاقية كامب ديفيد، وقد شارك في هذا المهرجان العديد من الشخصيات الكويتية السياسية وأعضاء من مجلس الأمة الكويتي وعدد كبير من رؤساء تحرير الصحف الكويتية، علاوة على عدد كبير من السفراء العرب في الكويت، وبعض سفراء الدول الإسلامية، من بينهم السفير الماليزي والاندونيسي والباكستاني، ودارت كلمات الخطباء في هذا المهرجان حول استنكار تلك الاتفاقية، والهجوم على النظام المصري (القبس، العدد، 238).

غير أن الصمت الرسمي الكويتي على توقيع مصر لاتفاقية كامب ديفيد لم يدم طويلاً، نتيجة للمعارضة القوية والشديدة التي اتبعتها غالبية الدول العربية ضد تلك الاتفاقية، وخاصة الرئيس العراقي أحمد حسن البكر، بالإضافة إلى الضغط الكبير الذي قامت بها الصحف الكويتية لحمل الحكومة الكويتية على اتخاذ موقف حازم حيال النظام المصري، يضاف إلى ذلك أن الحكومة الكويتية كانت تعارض أي تقارب عربي مع إسرائيل، لذلك أعلن مجلس الوزراء الكويتي في الأول من أكتوبر 1978م، رفض الكويت لاتفاقية كامب ديفيد، وأعلن مجلس الوزراء الكويتي سعيه للتواصل مع الدول العربية الأخرى لاتخاذ الإجراءات اللازمة حيال توقيع النظام المصري على تلك الاتفاقية (الوثائق العربية، 2001، ص. 602).

ومن أجل الوصول إلى موقف عربي موحد ضد النظام المصري، شاركت الكويت في مؤتمر وزراء الخارجية العربي الذي عقد في بغداد في 31 أكتوبر 1978م، وقدمت الكويت في هذا المؤتمر بورقة عمل توضح التصور الكويتي للموقف من توقيع اتفاقية كامب ديفيد، وملخص ما جاء في ورقة العمل الكويتية، أن اتفاقية كامب ديفيد لا تحقق الانسحاب الإسرائيلي الكامل من جميع الأراضي العربية المحتلة بما فيها مدينة القدس، وأن هذه الاتفاقية تخالف المطالب العربية التي تتمسك بحق الشعب الفلسطيني في العودة إلى أرضه وتقرير مصيره، كما أكدت الكويت على أن مصر كانت وما تزال وستبقى جزءاً أساسياً من الأمة العربية، وأن على الدول العربية تجنب اتخاذ أي أجراء أو تدبير من شأنه الإضرار بمصالح الشعب المصري، واقترحت تشكيل لجنة من الدول العربية تتوجه إلى مختلف دول العالم وخاصة الدول الإسلامية ودول عدم الانحياز بهدف شرح الموقف العربي من هذه الاتفاقية، ودعت إلى ضرورة اتخاذ كافة الإجراءات والتدابير اللازمة والخطط الضرورية التي تمنع إسرائيل من استغلال الأوضاع المستجدة مع مصر لتحقيق أطماعها في النفاذ والتغلغل إلى البلاد العربية الأخرى عن طريق مصر (الوثائق العربية، 2001، ص. 652).

في 4 نوفمبر عام 1978م، قررت الدول العربية عقد قمة عربية في بغداد (الوثائق العربية، 2001، ص. 652)، وقد رحب أمير دولة الكويت الشيخ جابر الأحمد الصباح بالمشاركة في هذه القمة، وقبل سفره إلى بغداد وجه كلمة إلى الشعب الكويتي جاء فيها، (إخواني الأعزاء سأذهب اليوم إلى بغداد بناء على دعوة من العراق الشقيق بسبب الظروف التي تمر بها الأمة العربية، راجياً من الله تعالى وبدعواتكم أن يوفقني وإخواني رؤساء الدول العربية لما فيه خير وصلاح الأمة العربية) (عوض، 2013، ص. 233). وما إن وصل أمير دولة الكويت الشيخ جابر الأحمد الصباح إلى العاصمة العراقية بغداد لحضور القمة العربية، حتى قام بإجراء اتصالات مكثفة مع الزعماء والرؤساء قادة الدول العربية المشاركة في تلك القمة، إذ عقد أمير الكويت ثلاثة عشر اجتماعاً مع القادة العرب، أهمها لقاء الشيخ جابر الصباح بالرئيس السوري حافظ الأسد، والرئيس العراقي أحمد حسن البكر، والعاهل الأردني الحسين بن طلال (القبس، العدد 373).

ووافقت دولة الكويت على البيان الختامي لمؤتمر القمة

العربية التاسع الصادر في 5 نوفمبر عام 1978م، والذي تضمن:» أن قضية فلسطين قضية مصيرية وهي جوهر الصراع العربي الإسرائيلي، وأن الاتفاقيات التي وقعتها الحكومة المصرية في كامب ديفيد تمس حقوق الشعب الفلسطيني، وأنها تتعارض مع ميثاق جامعة الدول العربية وقرارات الأمم المتحدة المتعلقة بقضية فلسطين، وأن الدول العربية ترفض وبشدة الموافقة على هذه الاتفاقيات ورفض كل ما يترتب عليها من آثار سياسية واقتصادية وقانونية وغيرها، ودعا الزعماء العرب الحكومة المصرية للعودة عن هذه الاتفاقية وعدم عقد أي معاهدة للسلام مع إسرائيل (الوثائق العربية، 2001، ص. 702).

وبعد انعقاد مؤتمر بغداد أدلى وزير الخارجية الكويتي ونائب رئيس مجلس الوزراء الشيخ صباح الأحمد الصباح بحديث عن نتائج القمة العربية التي عقدت في بغداد في الخامس من نوفمبر عام 1978م، قدم فيه الشكر لرئيس العراق أحمد حسن البكر ونائبه صدام حسين على استضافة ونجاح قمة بغداد، وذكر أن دولة الكويت كانت آسفة لغياب مصر عن مؤتمر بغداد، وأن دولة الكويت شعرت بألم شديد أن يكون كرسي مصر خالياً في مؤتمر القمة العربية، وذكر أن الرئيس المصري السادات قد جانبه الصواب وسيطر عليه الاستعجال عندما وقع على اتفاقيات كامب ديفيد، وأضاف أنه إذا وقع اتفاق سلام مصري إسرائيلي نهائي فإن الدول العربية وفي مقدمتها الكويت سوف تتخذ إجراءات عقابية دستورية وقانونية وأخرى سياسية واقتصادية ضد النظام المصري، وأن من بين هذه الإجراءات العقابية التي سوف تتخذ ضد النظام المصري نقل مقر جامعة الدول العربية من القاهرة إلى عاصمة عربية أخرى (الوثائق العربية، 2001، ص. 721).

هكذا أدانت دولة الكويت توقيع النظام المصري معاهدة كامب ديفيد مع دولة العدوان الصهيوني في نوفمبر 1978م، على المستوى الشعبي، وخرجت تظاهرات معارضة لها في العاصمة الكويتية وسائر المدن الكويتية، وهاجمت الصحف الكويتية النظام المصري لإقدامه على تلك الخطوة، وأن التريث في إصدار قرار كويتي حكومي حيال تلك الاتفاقية سرعان ما ظهر نتيجة الضغط الشعبي والعربي، لتعلن الكويت رفضها الشديد معاهدة كامب ديفيد، ووافقت الكويت على كل ما اتفقت عليه الدول العربية المجتمعة في قمة بغداد، بل لوحت دولة الكويت باتخاذ إجراءات عقابية ضد النظام المصري.

الكويت ومعاهدة السلام المصرية الإسرائيلية 1979م.

بدأت مباحثات السلام النهائية بين مصر وإسرائيل برعاية أمريكية في أوائل عام 1979م (فهمي، 2006، ص. 381)، الأمر الذي أدى إلى تصعيد المواقف السياسية بين مصر والدول العربية، وكانت الكويت من بين الدول شديدة المعارضة لعقد هذه المعاهدة، لذا تابعت دولة الكويت عن كثب مجريات المباحثات المصرية الإسرائيلية، وقد أعربت الخارجية الكويتية عن بالغ أسفها لمضي مصر قدماً في طريق عقد اتفاق سلام نهائي مع إسرائيل، وأعربت الخارجية الكويتية عن أملها في أن ينصاع النظام المصري لنداءات الشعوب والحكومات العربية لتعلن عن تراجعها عن عقد معاهدة مع الجانب الإسرائيلي (القبس، العدد 2446).

وقد لاحت لدى العرب فرصة إفشال المساعي المصرية الإسرائيلية لعقد معاهدة للسلام، ومرجع ذلك كان التعثر الذي شاب المفاوضات المصرية الإسرائيلية في مارس 1978م (فريح، مجلة المؤرخ المصري، عدد 57، ص. 1 إلى 144)، إذ رحبت الحكومة الكويتية بما تم تداوله في ذلك الوقت عن وصول المفاوضات المصرية الإسرائيلية إلى طريق مسدود، لذا أخذت الصحف الكويتية تتبع سياسة تخفيف هجومها على نظام الرئيس السادات (القبس، العدد 2774).

هذا، وقد دفع الخلاف في وجهات النظر المصرية – الإسرائيلية حول الصياغة النهائية لمعاهدة السلام، الرئيس الأمريكي جيمي كارتر لزيارة مصر وإسرائيل (هيكل، 2001، ص. 88)، وقد تابعت الصحف الكويتية زيارة كارتر إلى مصر وإسرائيل، وذكرت، « أن كارتر سوف يقوم بالضغط على السادات لحمله على الموافقة على الصياغة الإسرائيلية لها، وفندت هذه الصحف العقوبات التي يحتمل فرضها على النظام المصري في حال إبرامه اتفاقية للسلام مع إسرائيل، ومن ذلك ما جاء في جريدة القبس تحت عنوان (ماذا يحدث إذا وقع السادات المعاهدة) فذكرت، أن جميع الدول العربية باستثناء دولتين أو ثلاث سوف تُغلق سفارتها في مصر، وإبطال مفعول كل الاتفاقيات السياسية والاقتصادية والعسكرية بين مصر وهذه الدول العربية، وتجميد عضوية مصر في جامعة الدول العربية، ومنع المنتجات المصرية من الدخول إلى الأسواق العربية، واحتمال لجوء الفئات المصرية المعارضة لسياسة السادات إلى النضال المسلح، وسوف تحظى هذه الفئات المعارضة بدعم عربي بوصفها حركات تحرر وطني، مع احتمال قيام مواجهة عسكرية بين مصر وليبيا، وقطع الدول العربية علاقاتها الدبلوماسية مع مصر (القبس، العدد 2447).

عند اقتراب موعد توقيع مصر على معاهدة السلام مع إسرائيل رحبت دولة الكويت بالموقف السعودي الذي دعا إلى معاقبة السادات، ووقف المساعدات السعودية عن مصر إذا وقعت تلك المعاهدة (الغنيم، 1999، ص. 58)، وعلى الرغم من ذلك صرحت الحكومة المصرية في 17 مارس 1979م، بأنها ستوقع اتفاقية السلام مع إسرائيل (فهمي، 2006، ص. 378)، وكان أول رد فعل كويتي على ذلك، هو إعلان الحكومة الكويتية في 18 مارس 1979م، قطع مساعداتها المالية عن القاهرة، وهو الإجراء الذي قامت به المملكة العربية السعودية في نفس الوقت (اليوسفي، 2018، ص. 152).

وفي أول ردة فعل جماعي من جانب الدول العربية، عُقد في بغداد مؤتمر وزراء الخارجية العرب، وهو المؤتمر الذي قدم فيه وزير الخارجية الكويتية الشيخ صباح الأحمد دراسة كويتية

عن الانعكاسات القانونية لمعاهدة السلام المصرية الإسرائيلية، وأوضحت تلك المذكرة أن هذه المعاهدة تضع مصر تحت الوصاية الإسرائيلية، وأن هذه المعاهدة تمنع مصر من تنفيذ تعهداتها بالدفاع عن أي دولة عربية تتعرض لاعتداء من إسرائيل (الشطبي، 2012، ص. 69).

وفي 26 مارس 1979م، وقعت مصر وإسرائيل على معاهدة السلام في العاصمة الأمريكية واشنطن (رمضان، 2015، ص. 139)، وتلقت الجماهير السعودية توقيع هذه المعاهدة بغضب شديد، وخرجت في مظاهرات تندد وتستنكر هذه المعاهدة، مطالبة بعزل النظام المصري. (H, P.95) كما هاجمت الصحف الكويتية توقيع مصر لهذه المعاهدة، ففي الصفحة الأولى من جريدة السياسة جاء عنوان (اتفاق عربي بالإجماع على عزل النظام المصري) وعنوان آخر سحب السفراء فوراً وقطع النفط عن مصر) و (العلم الإسرائيلي يرفرف فوق مطار القاهرة) (السياسة، العدد 286). وفي جريدة القبس عنوان (أحرج العرب فأخرجوه) و (مجلس الوزراء يعلن المقاطعة الاقتصادية لمصر وسحب السفير من القاهرة). (القبس، عدد، 2460).

وفي 31 مارس 1979م، شاركت دولة الكويت في مؤتمر القمة العربية الذي عقد في بغداد، ووافقت على القرارات التي اتخذتها تلك القمة والتي تضمنت سحب السفراء العرب من مصر فوراً، وقطع العلاقات الدبلوماسية والسياسية معها، وتجميد عضوية مصر في جامعة الدول العربية، ونقل مقر جامعة الدول العربية من القاهرة إلى تونس (القبس، عدد، 2460)، وكان لموافقة الكويت على قرارات مؤتمر بغداد قبول في الشارع الكويتي، وكذلك الجاليات العربية والإسلامية في الكويت، ولم يمنع الغضب المتزايد في الشارع الكويتي من وقوع خلافات بين أبناء الجالية المصرية والكويتيين، تطورت أحداثه إلى اشتباكات تحولت إلى أعمال شغب وفوضى خاصة في محافظة حولي، أدت إلى إلقاء السلطات الكويتية القبض على العديد من المصريين (السياسة، العدد 286)، وكان رد فعل الحكومة المصرية على تلك الأحداث اقتحام قوات الشرطة المصرية للمنازل التي يقيم بها الطلاب الكويتيين المقيمين بالقاهرة، خاصة الطلاب الذين يدرسون بجامعة القاهرة والإسكندرية (القبس، عدد 2470).

أدت هذه التوترات بين مصر والكويت إلى عقد مجلس الوزراء الكويتي جلسة طارئة في أول أبريل 1979م، وفي هذه الجلسة تقرر الوقف النهائي لكل القروض الكويتية المقدمة لمصر وسحب السفير الكويتي من القاهرة سليمان ماجد الشاهين وذلك تنفيذاً لقرارات القمة العربية في بغداد، وتضمن قرار مجلس الوزراء الكويتي كذلك قطع العلاقات السياسية والدبلوماسية مع مصر، وعقبت الحكومة الكويتية عن ذلك بقولها:» إن الكويت تعلن قطع العلاقات الدبلوماسية مع حكومة مصر، ولا يسعها إلا أن تؤكد بأن هذا القرار لن يؤثر على العلاقات التاريخية بين الشعب المصري والكويتي بأي حال من الأحوال». (العلي، د.ت، ص. 112).

تتابعت تداعيات معاهدة السلام التي وقعتها مصر مع إسرائيل في مارس 1979م على العلاقات المصرية الكويتية والخليجية بشكل عام، باستثناء سلطنة عمان التي رفضت عزل النظام المصري، بل وأعلنت صراحة تأييد مصر في التوقيع على هذه المعاهدة، ففي 11 أبريل 1979م، زاد التوتر السياسي أكثر وأكثر بين مصر والدول الخليجية، وذلك على أثر نشر الصحف الكويتية حديث للسيناتور الأمريكي وليم روت (William Root) ذكر فيه، أن الرئيس المصري السادات دعا الولايات المتحدة الأمريكية للسيطرة على الخليج وإنشاء قواعد عسكرية أمريكية على الأراضي الخليجية لحماية مصالحها في منطقة آبار النفط (المديرس، 2008، ص. 111). وردت الكويت على تلك التصريحات بلعب دور كبير في تعليق عضوية مصر في منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط (الأوبك) (العلي، د.ت، ص. 114)، وكان رد الرئيس المصري على تلك الخطوة الكويتية المدعومة من المملكة العربية السعودية في خطاب له في أول مايو 1979، بمناسبة عيد العمال، بمهاجمة الكويت والسعودية، وكان هجومه شديد اللهجة تناول إساءة مباشرة للكويت والسعودية، وقد هاجمت الصحف الكويتية السادات عقب إلقاءه ذلك الخطاب، حيث جاءت افتتاحيات الصحف الكويتية تحمل عناوين منها، (عليه العوض ومنه العوض السادات يتحدث بأسوأ موال ردح ضد العرب) (السادات نهب الأموال التي قدمتها دول الخليج) (السادات يبحث عن كفيل لدفع رواتب الموظفين) (باع القدس بثمن بخس) (القبس، عدد 476).

أخذت الأزمات السياسية تزداد حدتها بين الكويت ومصر، إذ سرعان ما ظهر على السطح أزمة عرفت بأزمة الأرصدة الكويتية في مصر، وتنحصر هذه الأزمة في أن ديون مصر للكويت قد بلغت في ذلك الوقت ما يُقدر بحوالي مليار دولار، بالإضافة إلى ودائع كويتية لدى مصر زاد قيمتها عن 5 مليار دولار، وقد أعلن رئيس مجلس الوزراء المصري مصطفى خليل، أن مصر سوف تمنع سحب الأرصدة الكويتية من مصر، وأن حل هذا الخلاف بين مصر والكويت يجب أن يتم وفق مباحثات وتوافق بين الدولتين (العلي، د.ت، ص. 139).

ظلت الدول العربية ومن بينها الكويت تبذل مساعيها للضغط على النظام المصري، غير أن تطور الأحداث في منطقة الشرق الأوسط، وقيام الثورة الإسلامية في إيران، وزيادة حدة التوتر بين العراق وإيران، ومن ثم اندلا ع الحرب الإيرانية العراقية في عام 1980م، وما صاحبها من أخطار أحدقت بدولة الكويت، قد جعل الكويت وغيرها من الدول الخليجية تُنحي الخلافات السياسية مع مصر جانباً (الدوسري، 2013، ص. 186)، بل إن الرئيس المصري السادات قد أُغتيل في 6 أكتوبر 1981م، بالإضافة إلى تبني القيادة المصرية برئاسة حسني مبارك سياسة رأب الصدع في العلاقات العربية، قد جعل الاهتمام العربي بمعاهدة السلام المصرية الإسرائيلية من القضايا الثانوية من حيث الاهتمام العربي (العجمي، 2016، ص. 192).

الخاتمة

من خلال ما استعراض (موقف الكويت من السلام المصري الإسرائيلي 1977 –1979م) يمكن أن نخلص بأهم النتائج الآتية:

1–تبين أن موقف الكويت من عملية السلام المصري الإسرائيلي كان يتسم بالرفض التام لكل محاولات التقارب بينهم منذ بداية المحاولات الرامية إلى السلام عقب حرب 1948م، وقيام الكيان الصهيوني في الأراضي الفلسطينية والعربية.

2–أن دولة الكويت لم تكن تُغرد خارج السرب العربي الرافض لكل هذه المعاهدات المصرية الإسرائيلية وفي مقدمتها معاهدة كامب ديفيد، والتي ترتب عليها عواقب وخيمة بالنسبة للعلاقات المصرية العربية والكويتية بوجه خاص.

3–أن موقف دولة الكويت كان يتسم في الكثير من المواقف بسياسة المواءمة والتي كانت ترمي إلى الرفض الحكومي والشعبي لهذه المعاهدات، وفي نفس الوقت بذل الجهود الحثيثة للمحافظة على بقاء مصر داخل الوحدة العربية وعدم شق الصف، نظرًا لما كانت تعيه الكويت جيدا من أهمية بقاء مصر داخل الوحدة العربية، نظرا لمكانتها السياسية والعسكرية بالنسبة للوحدة العربية.

4– أن توقيع اتفاقية السلام في كامب ديفيد بين مصر وإسرائيل ترتب عليه انقطاع العلاقات السياسة والدبلوماسية بين مصر وأغلب الدول العربية وفي مقدمتها دولة الكويت.

المراجع

أبو النيل، حسين. .(1979) قطاع غزة 1948 – 1967م، تطورات اقتصادية وسياسية وعسكرية. مركز أبحاث منظمة التحرير الفلسطينية.

أبو عمر، زياد. .(1987) الحركات السياسية في قطاع غزة 1948 – 1967م. دار الأسوار.

أبو يصير، صالح سعود. (1998). جهاد شعب فلسطين في نصف قرن. دار الفتح.

اتفاقيات الهدنة العربية الإسرائيلية فبراير – يوليو 1949م. (1968). نصوص الأمم المتحدة وملحقاتها. منشورات مؤسسة الدراسات الفلسطينية.

أيسري عبد الرضا علي. .(2005) سياسة الكويت الخارجية، إنجازات الماضي وتحديات الحاضر وآفاق المستقبل. جامعة الكويت.

توفيق، إسلام. .(2018) حرب الاستنزاف. الهيئة المصرية العامة للكتاب.

الجمسي، محمد عبد الغني. .(1998) مذكرات الجمسي. المكتبة المصرية العامة للكتاب.

حسن، أحمد علي. .(2009) اتفاقية كامب ديفيد ومعاهدة السلام بين مصر وإسرائيل. مكتبة الآداب.

الحوراني، عبد الله. .(2009) فلسطين في حياة جمال عبد الناصر. المركز القومي للدراسات والتوثيق.

الدوسري، فالح فهد. .(2013) دور الكويت في دعم القضايا الخليجية والعربية 1961م–1990م [رسالة دكتوراه غير منشورة]. جامعة عين شمس.

رمضان، عبد العظيم. .(1998) حرب الاستنزاف في محكمة التاريخ. الهيئة المصرية العامة للكتاب.

رمضان، عبد العظيم. (2015). مساعي السلام العربية الإسرائيلية، الأصول التاريخية. الهيئة العامة للكتاب.

الزماعرة، فاتن محمد. .(2011) السياسة الأمريكية تجاه قضية اللاجئين الفلسطينيين 1948–2000م [رسالة ماجستير غير منشورة]. جامعة القدس.

زيارة الرئيس المصري السادات إلى إسرائيل. .(1979) وثيقة. مؤسسة الدراسات الفلسطينية.

سراج الدين، سعد. .(1995) جابر الأحمد الصباح وتاريخ الكويت السياسي. مركز البحوث والدراسات الكويتية.

سكيك، إبراهيم خليل. .(1982) غزة تحت الإدارة المصرية 1948 – 1957م. مركز أبحاث منظمة التحرير الفلسطينية.

شتوسكي، براديل. .(2003) الولايات المتحدة الأمريكية ومسألة اللاجئين الفلسطينيين. مركز دراسات الوحدة العربية.

الشطبي، خالد. .(2012) الكويت والقضية الفلسطينية، دعم ومناصرة. مركز البحوث والدراسات الكويتية.

شلبي، حسام السيد. .(1982) الكويت في الصحافة الفلسطينية في عهد الشيخ أحمد الجابر الصباح 1921 – 1950م. مركز البحوث والدراسات الكويتية.

الشيخ أحمد الجابر الصباح، مسيرة وطن. (2004). مركز البحوث والدراسات الكويتية.

العجمي، سعود شلوان. .(2016) الشيخ جابر الأحمد الصباح

من عام 1961م إلى عام 1991م، السياسة الداخلية والخارجية [رسالة ماجستير غير منشورة]. جامعة الزقازيق.

العلي، عفاف السيد. (د.ت) .حكام الكويت، تاريخهم وعلاقاتهم السياسية والدبلوماسية والاقتصادية مع مصر. مركز الراية للنشر والإعلام.

عوض، فاتن. 35 .(2013) عاماً على كامب ديفيد. مؤسسة الطوبجي.

عوض، محمود. .(2010) حرب الاستنزاف. دار المعارف.

الغنيم، يعقوب يوسف. .(1999) الشيخ أحمد الجابر الصباح، عزيمة وبناء. دار قرطاس.

فلسطين في عيون الكويت. (2018). مركز الكويت لتوثيق العمل الإنساني.

فهمي، إسماعيل. .(2006) التفاوض من أجل السلام في الشرق الأوسط. دار الشروق.

متولي، محمود. .(1974) اتفاقية رودس بين العرب وإسرائيل ١٩٤٩م. الهيئة المصرية العامة للكتاب.

مجلس الأمة الكويتي. .(1970) الفصل التشريعي الثاني، دور الانعقاد العربي الرابع، مضبطة جلسة (241) وجلسة (244). نظم المعلومات البرلمانية، مجلس الأمة الكويتي.

المحارب، عبد الله حمد. .(2009) الكويت ومصر، دراسة توثيقية للعلاقات الثقافية والسياسية والاقتصادية. مركز الدراسات الكويتية.

المديرس، فلاح عبد الله. .(2008) تطور العلاقات الكويتية الفلسطينية 1921–2007م، وأثر الاحتلال العراقي للكويت عليها. دار قرطاس.

معوض، عفاف كمال. .(2019) موقف الكويت من القضية الفلسطينية من الانتفاضة الفلسطينية الأولى 1978م حتى حرب الخليج الثانية [رسالة دكتوراه غير منشورة]. جامعة عين شمس.

غوشه، محمد أحمد. .(2012) القدس في عيون الكويتيين في الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين. جامعة الكويت.

هيكل، محمد حسنين. .(2001) المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل، عواصف الحرب وعواصف السلام. دار الشروق.

الوثائق العربية المنشورة 1977 – 1979م. (2001). مركز البحوث والدراسات الكويتية.

اليوسفي، محمد. .(2018) الكويت من الدستور إلى الاستقلال. المؤسسة العربية للدراسات والنشر.

Al-ʿAjmī, Saʿūd Shalwān. (2016). Al-Shaykh Jābir al-Aḥmad al-Ṣabāḥ min ʿām 1961 ḥattā ʿām 1991 ،al-siyāsah al-dākhiliyyah wa al-khārijiyyah (in Arabic) [Unpublished master's thesis, Zagazig University].

Al-Dawsari, Fālih Fahd. (2013). Dawr al-Kuwayt fī daʿm al-qaḍāyā al-khalījiyyah wa al-ʿArabiyyah 1961–1990 (in Arabic) [Unpublished doctoral dissertation, ʿAin Shams University].

Al-Zamāʿrah, Fāṭin Muḥammad. (2011). Al-siyāsah al-Amrīkīyah tijāh qaḍiyyat al-lājīʾīn al-Filasṭīnīyīn 1948–2000 (in Arabic) [Unpublished master's thesis, Al-Quds University].

FRUS. (1970). *1969–1970, Vol. XII ،Papers in the Department of State, Joint U.S.-U.S.S.R. Working Paper, Washington, undated, D.58, May 12, 1970* (p. 381).

Frasey, T. G. (1989). *The Arab-Israeli conflict* (p. 133). London.

Maʿwāḍ, ʿAfāf Kamāl. (2019). Mawqif al-Kuwayt min al-qaḍiyyah al-Filasṭīnīyah min al-intifāḍah al-ʿūlā 1978 ḥattā ḥarb al-khalīj al-thāniyah (in Arabic) [Unpublished doctoral dissertation, ʿAin Shams University].

Nūshah, Muḥammad Aḥmad. (2012). Al-Quds fī ʿuyūn al-Kuwaytiyyīn fī al-khamsīniyyāt wa al-sittīniyyāt min al-qarn al-ʿishrīn (in Arabic) [Research manuscript, Kuwait University].

Allan. Rush, (1993). *Al Sabah ،History and genealogy of Kuwait ruling family 1752–1987*. London.

H. Sales, (1996). *Israel and the Arab world* (p. 79). London.

United Nations Department of Public Information. (1948). *Yearbook of the United Nations1948–1947* ، (p. 227). New York ،United Nations.

Journal of Human Sciences
At Hail University
جامعة حائل
University of Hail

Journal of Human Sciences

A Scientific Refereed Journal Published by University of Hail

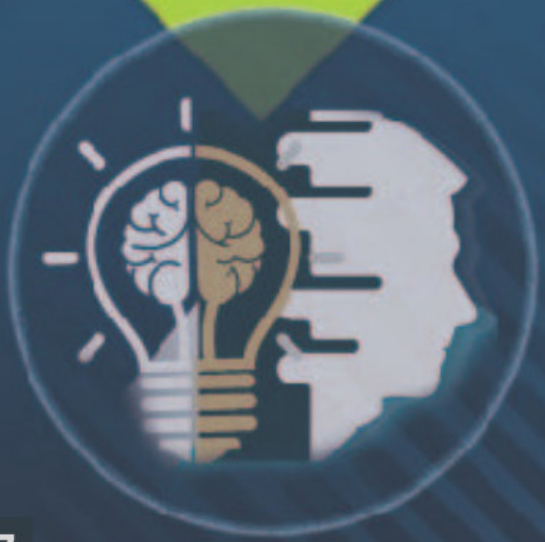

Eight year, Issue 27
Volume 3, September 2025

Arcif Analytics

Print 1658 -788 X
Online E- 8819-1658